



بین عناية الإسلام الطفولة و تحريمه التبني

پدیدآورنده (ها) : محمد سلام مذکور

فلسفه و کلام :: نشریه الوعي الاسلامی :: السنة التاسعة، جمادى الآخرة ۱۳۹۳ - العدد ۱۰۲

صفحات : از ۲۰ تا ۲۴

آدرس ثابت : <https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/768617>

تاریخ دائلود : ۱۴۰۲/۰۷/۰۸

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) جهت ارائه مجلات عرضه شده در پایگاه، مجوز لازم را از صاحبان مجلات، دریافت نموده است، بر این اساس همه حقوق مادی برآمده از ورود اطلاعات مقالات، مجلات و تألیفات موجود در پایگاه، متعلق به "مرکز نور" می باشد. بنابر این، هرگونه نشر و عرضه مقالات در قالب نوشتار و تصویر به صورت کاغذی و مانند آن، یا به صورت دیجیتالی که حاصل و بر گرفته از این پایگاه باشد، نیازمند کسب مجوز لازم، از صاحبان مجلات و مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی (نور) می باشد و تخلف از آن موجب پیگرد قانونی است. به منظور کسب اطلاعات بیشتر به صفحه [قوانین و مقررات](#) استفاده از پایگاه مجلات تخصصی نور مراجعه فرمائید.



- شعرية (الطيف) بين الجاهلية و الإسلام
- الإسلام و موقفه من التنين
- الإلتقاء بين الإسلام و موثيق حقوق الإنسان
- لا مقارنة بين الوسيطة فى الإسلام و التعصب المذهبى
- أحكام؛ حكم الربا فى الإسلام بين ضرورة تملك المسكن و الاقتراض بالفائدة الربوية
- قضايا؛ تشويه صورة الإسلام فى الغرب بين احتجاج المسلمين و اعتداء الغربيين
- الإسلام و الإرهاب؛ جرائم الإرهاب بين الهاجس السياسى و الواقع
- الاقتصاد و الإسلام؛ المؤسسات المصرفية الإسلامية بين التحديات و الطموحات
- ملف العدد؛ المرأة بين الإسلام و الغرب (تجارب من قلب المعاناة)
- ملف العدد؛ النساء فى الإسلام بين الماضى و الحاضر

محمد سلام مذكور

الأطفال وتنشئتهم ، ففيها وحدها يوضع حجر الأساس التربوي حيث يكون الطفل عجيبة لينة طيبة ، والأبوان هما أقدر الناس على رعاية أولادهم والقيام بشئونهم لما غرسه الله في نفوسهم من حب فطري لهم ، وما وهبهم الله بحكم الأمومة والأبوة من قدرة على احتمال المشاق بنفسية سعيدة راضية في سبيل إسماعاد أطفالهم .

ومن عناية التشريع الاسلامي بالطفولة أن رتب لها حقوقا كثيرة منها حق الطفل في اكتساب جنسية الأب بناء على حق الدم ، ومنها تبعية خير الأبوين دينيا ، ولما كان الاسلام لا يجيز للمسلمة أن تتزوج بغير المسلم ، بينما يبيح للمسلم الزواج بغير المسلمة من أهل الكتاب فان الأولاد بناء على ذلك يتبعون ديانة الأب المسلم ، أما إذا كان الأبوان غير مسلمين ثم أسلمت الزوجة ولم يقبل الزوج الإسلام فان الأطفال يتبعون ديانة الأم فضلا عن التفريق بينها وبين الزوج .
ومن عناية الاسلام بالطفولة أن

عنيت الأديان وسائر التشريعات بالطفولة ، ومن وجهة نظر الإسلام فإنه يجب أن تتمهدها يد « برة » رحيمة حريصة عليها مخلصه لها ، لا تسلك بها في التربية مسلك القسوة والعنف ولا مسالك الطراوة والتدليل ، ولكن الوسطية التي يوجهنها اليها الإسلام . فيسأسون بالرحمة مع شيء من الحزم . تتكون الشدة من غير عنف ، واللين من غير ضعف ، وإنما الرحمة مع الحزم دون اسراف في اللوم والتعنيف إذا اقترف الطفل ذنبا يقول الله سبحانه : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله . . »
ولا أدل على رعاية الاسلام للطفولة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم : تخيروا لنطفكم فان العرق دساس . . فقد جعل الاختيار عند الزواج أساسا لمصلحة الأطفال ، إذ الطفولة هي البراعم التي ستفتتح عن شباب المستقبل ، وبقدر ما نحسن في إعدادها وتوجيهها بقدر ما نجنى منها للأسرة والمجتمع من عمل مثمر منتج .
والأسرة هي المدرسة الأولى لتربية

وجه الى تخير الاسم الذي يطلقونه عليه ، بحيث لا يكون اسما يسبب له مضايقات في المجتمع ، ويجعله موضع سخرية واستهزاء بين الاطفال فتتعمد نفسيته بسبب ذلك ، وينفر من الناس والاجتماع بهم ، مع ان الإسلام يحرص على الجماعة ورتب لها في احكامه وتشريعاته ما يجعلها متكررة مستمرة .

ومن عناية الشارع بالطفولة ان رتب لها حق ثبوت النسب ، وحق الرضاعة ، والحضانة ، والولاية ، وأوجب التقاط اللقطاء والعناية بهم والحفاظ عليهم ، واذا كان الإسلام حرم التبني ومنعه لحكمة سامية فانه اعتبر مجهول النسب اخصاً لنا في الدين تربطنا به الأخوة العامة في الإسلام .

قد يقال : إذا كان الإسلام جعل الأسرة الحقيقية هي المحضن الطبيعي لنمو الطفل ، تنمو فيه عاطفته وتستقر مشاعره ، وتتوطد علاقاته الطبيعية ببقية أفراد الأسرة ، وعنى بالطفولة هذه العناية فقرر لها تلك الحقوق التي اشرنا اليها فلماذا يبطل التبني مع ما فيه من إسباغ لعواطف الآباء والأطفال ، وربط الطفل بنسب يسعد به بين

الناس ، ويدفع عنه معرفة جهالة نسبه .

الواقع ان الإسلام حين يقرر حكماً من الأحكام لا يقرره ليستكمل به شكلاً تشريعياً معينا ، ولكنه يفعل ذلك وهو يضع في اعتباره تنظيم حياة الناس ، ثم يجعل تنفيذ هذا الحكم لونا من ألوان العبادة التي هي العلاقة الخاصة بين الخلق والخالق ، وهو من أجل ذلك يجعل الغاية من إنزال الكتاب هي الحكم بين الناس وتنفيذ تشريعاته في مجتمعاتهم ، يقول سبحانه « وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك » .

والإسلام حين يبطل التبني - بعد العمل به فترة طويلة في عهد الرسول وفي صدر التشريع - يعلن الحكمة الكامنة من وراء ذلك فيقول جل شأنه : « وما جعل ادعياءكم ابنائكم » ثم يذكر السبب فيقول : « ذلكم قولكم بأفواهكم » أي انه ادعاء يبدو فيه الكذب ، ثم يقرر الاتجاه الصحيح فيقول : « ادعوهم لأبائهم هو اقمسط عند الله » ثم يوجه الى ما ينبغى ان يكون عليه الناس مع مجهولى النسب من حسن معاملة فيقول : « فان لم

تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين
ومواليكم .

الذي قد يكون في إظهاره ما يلحق
الضرر أو العار بالولد أو بالوالدة .
إذ قد يكون نتيجة وطئه زوجة الغير
ظنا منه أنها زوجته ، أو شيء من
هذا القبيل .

فالتقارير ومجهولو النسب
يعيشون في رعاية الإسلام ودمته
وهم سوان المسلمين ، ومن هنا لم
يجد المسلم مجهول النسب غضاضة
في أن يعرف بذلك ، أو أن يعلنه هو
بنفسه ما دام في المجتمع الاسلامي
الذي يخضع في جميع صلته لتعاليم
الاسلام وارشاداته ، لأن هذا المجتمع
الرحيم قد أصبح بمثابة أبيه ونسبه
الذي لا يعدل به نسبا ، ولذا فان أبا
بكرة - نفيح بن الحارث كما يسميه
رجال الحديث - أعلن جهالة نسبه
وقال - كما روى الطبري - أنا ممن
لا يعرف أبوه فأنا أخوكم في الدين
ومواليكم .

وتتلخص شروط صحة الاقرار
بنسب الولد له أن يكون المقربه
مجهول النسب ، وأن لا ينازعه فيه
منازع والا احتجنا بجانب الاقرار الى
البينة أو القرائن ، وأن تكون البينة
بينه وبين من يدعيه متصورة بأن يكون
فارق السن بينهما يسمح بأن يولد
مثله لئله ، كما يشترط تصديق المقربه
إذا كان من أهل التمييز أي بلغ سن
السابعة أو أكثر . فالاقرار وحده مع
هذا يكفي للاحاق الصغير بنسب من
يدعيه دون حاجة الى أي اثبات آخر
ومنا ذلك الا لحرص الشارع على
مصلحة الاطفال وثبوت نسبهم .

وحماية من الاسلام لجهولي
النسب من المنحرفين في المجتمع
الذين لا يكفي لاصلاحهم مجرد
التوجيه الخلقى ، وضع عقوبة صارمة
لن ينعير أحدا بذلك كان يقول له :
يا ابن الزنى ، ولم يجعل جهالة
النسب مما يعيب الشخص نفسه إذ
كل نفس بما كسبت رهينة ، كما أنه
لا تزر وازرة وزر أخرى ، فمجهول
النسب لم يقتصر إثما ولا ذنبا
وإنما هو ثمة جنابة غيره وجريمته .

ولا ينبغي أن يتصور أحد أن هذا
طريق يفتح الباب فسيحا أمام التبني
الذي قلنا ان الاسلام حرمه لأن
الاقرار بالنسب هو مجرد اخبار عن
قيام سبب موجب لثبوت النسب .
بينما التبني تصرف قانوني يقصد منه
إنشاء نوع خاص من النسب لم يكن
ثابتا قبله ، وهو يعلم أنه منسوب
في الحقيقة والواقع الى غيره معلوما
كان نسبه الاصلى أم مجهولا .

ومع هذا فقد أوجد الاسلام المجال
نسيحا أمام من تورط فاتصل بامرأة
عن طريق عقد زواج فاسد أو وطء
بشبهة ، وأنجبت منه نتيجة ذلك ،
فأجاز له أن يثبت نسب هذا المولود
عن طريق الاقرار ، ولم يجعل للقاضي
كما يقرر فقهاء الحنفية حق سؤاله
عن ما وراء هذا الاقرار ما دامت
الشروط المعتبرة لصحة الاقرار
متوافرة وفي ذلك تيسير لمن تورط
في غير الزنى ، وستر لسبب النسب

فالتبني هو اتخاذ رجل ابن غيره
المعروف أو المجهول كولده ونسبته
اليه وإعطائه كل أحكام الابن الصلبي
وقد عرفت عادة التبني من قديم
الزمان فعرفها قدماء المصريين ، كما
عرفها غيرهم من الأمم والشعوب ،
ورغم أن التبني كان وما يزال شائعا
في أوروبا وأمريكا ، فإنه لم يسمح به
في الولايات المتحدة بصفة قانونية الا
سنة ١٨٥٦ م وكذلك لم يعرف في

انكلترا بصورة قانونية الا سنة ١٩٢٦ م وفي فرنسا صدر قانون التبنى سنة ١٩٢٣ . وتتطلب قوانين التبنى موافقة الآباء الطبيعيين للطفل اذا عرفوا على هذا التبنى ما داموا قد تنازلوا عن ابوتهم ، كما تتطلب موافقة الطفل نفسه ان كان مميزا .

ومن هذا يبين ان التبنى في هذه القوانين يشمل نزع الطفل من عائلته الاصلية ونسبه المعلوم ، وتغيير اسمه الحقيقي الذي ينتهي اليه بحكم الدم ، وجعله منتبيا نهائيا الى من تبناه ، وبذا يصير اجنبيا عن اهله الاصليين كما يشمل تبني شخص مجهول النسب والحاقه بنسب المتبنى .

وقد عرف العرب في الجاهلية نظام التبنى بصورتيه ، وبقي فقرة في صدر الاسلام ، ومن ذلك تبني الاسود بن عبد يغوث للمقداد ابن عمرو بن ثعلبة ، وكان المقداد مع ابيه الاصلى يقيم في حضرموت ، ولما كبر اعتدى على احد شباب كيندة وهرب الى مكة وحالف الاسود بن عبد يغوث الزهري الذي تبناه .

وكذلك فقد تبني ابو حذيفة بن عتبة سالم بن معقل من اهل الفرس ، كما تبني الخطاب ابو الفاروق . عاقر ابن ابي ربيعة بن كعب بن مالك ، وكذلك فقد تبني محمد بن عبد الله قبل بعثه زيد بن حارثة . روى ابن عباس رضى الله عنهما ان زيد ابن حارثة كان في احواله بنى معن من طي . فأصيب في نهب وجيء به الى سوق عكاظ وانطلق حكيم بن حزام ابن خويلد الى عكاظ يتسوق بها وكانت السيدة خديجة قد اوصته ان يشتري لها غلاما ، فلما وجد زيدا ابتاعه لها ، ولما تزوجها محمد بن عبد الله اعجبه حسنه فوهبته له فشب عنده

حتى خرج مرة في ايل ابي طالب بأرض الشام فتعرف عليه قومه فاتوا معه الى سيده ومولاه محمدا بن عبد الله وقالوا له : امنن علينا واحسن الينا في فدايه ، وانا لندفع اليك في الفداء ما احببت ، فخيره سيده . فقال زيد : ما انا بمختار عليك اخدا ابدا . انت منى مكان الاب والعم . فما كان من سيده الا ان قال : اشهدوا انه حر وانه ابني يرثني وارثه . وبقي في الجاهلية وصدر الإسلام يدعى زيد بن محمد .

وبعد فقرة من بدء الرسالة وظهر الاسلام نزل قول الله تعالى : ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله ، فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم » ولذا فان ابا بكره قال حينما نزلت هذه الآية : انا ممن لا يعرف ابوه فانا اخوكم في الدين ومولاكم ، وبذا يكون الاسلام ابطل التبنى بنوعيه بعد ان علق بأذهان العرب وتحكم في اوضاعهم .

والحكم بابطال التبنى حكم معقول المعنى تتطلبه سلامة المجتمع وسلامة الأسرة نفسها واتباع حدود الله . فالتبني يخول للمتبنى الاختلاط بجميع افراد الأسرة والاطلاع على عورات افرادها ، ويحرم عليه التزوج من بنت متبنيه او اخته مع انها في الاصل تحل له : ويحل له هذا التبنى ان يتزوج باخته الحقيقية وعمته مع انها في الاصل تحرم عليه ، كما انه بحكم التبنى يصبح وارثا في تركة المتبنى باعتباره ابنا له ويحجب غيره عن الارث ممن يستحقون الارث بحكم الله دونه ، وقد يكون الاب الحقيقي فقيرا وهذا الابن الذي نسب الى الغير موسرا فلا يستطيع ان يطالبه بنفقته مع انها تجب له شرعا عليه . بينما يجبر ذلك الاب الجديد المتبنى ان كان محتاجا الى الانفاق

عليه . مع انها لا تجب بحكم الشرع ، وكل هذا تغيير لحدود الله وخروج على احكامه ، فوق انه تغيير لاحكام الطبيعة نفسها .

واذا كان في التبني ناحية إنسانية وإشباع للعاطفة ، فان الإسلام بعد أن نظم العلاقات الأسرية وبين احكامها انتهى الى أن التبني لم يكن له دور في المجتمع الإسلامي الذي عني بتشريع الأسرة ، وأباح تعدد الزوجات وحرمة الزنى ، وعمل على حماية أفرادها من الوقوع فيه ، وصبغ الصلة الرضاعية ببعض الأحكام الشرعية التي تربط الرضيع بأسرة من أرضعته ، وبعد أن وضع القواعد الخلقية التي أرست قاعدة الأخوة الدينية بينهم وبين مجهولي النسب ، ومع هذا فان التبني كذب وافتراء على الله والناس وتغيير للطبيعة وخلق الله ، إذ كيف يخلق الله للإنسان نسبا طبيعيا من شأنه أن يتمسك به ويعتز ، فينخلع منه أو يخلع وينسب الى نسب آخر لا صلة له به ؟! ان في ذلك امتثانا على فطرة الانسان وتكذيبا لنشأته الأولى .

ولا ينبغي ان يقال إن في التبني إسعادا للطفل مجهول النسب ، لأن من يتبنى شخصا انما يمنحه من عطفه وإقباله وحنانه ما يشعره فيه بالحب ، ويعينه به على إظهار غرائزه وتنمية بدنه . إذ الواقع ان هذا يصطدم بالحقيقة النفسية ، فان كل

هذه المظاهر متكلفة كثيرا ما تزيلها أدنى عقبة من العقبات التي تطرا فتقلب أحيانا العطف الى قسوة ، وقد لمسنا ان كثيرا من هذه الصور اتصلت بمآسى أبرزها خيانة الولد لمتبنيه ، وتصرفه في بيته وفي أمواله على ضوء هذا التدليل تصرفا يغير نظرة المتبني اليه . فتكون الفطائع والفجائع ، وخاصة حينما يصارحه بالحقيقة أو يعلمها المتبني من أي طريق .

فأين هذا من صلة الأبوة والبنوة الطبيعية التي تأتي على كل منهما ان يرعى حق الآخر بعاطفة الحب الغريزي مهما تقلبت الأمور . فاذا كان المتبني يتكلف العطف ليراب صدع ذلك الترتيع فان الأب كثيرا ما يتكلف القسوة ويتظاهر بها حرصا على صالح الابن ، حرصا منبعثا من خالص الحب . فكما يقول العرب قديما : ليست النائحة الثكلى كالنائحة المستأجرة . وهذا يصور الفرق ما بين الأب الحقيقي والأب الصوري .

وبعد . فان الذي يشرع للعباد إله رحيم ، يعرف مصلحتهم وان جهلوا هم هذه المصلحة ، وما دام قد خلقهم فهو الذي يتكفل باقامة مجتمعاتهم ورعايتها والتقين لها ، وصدق الله العظيم « أفحسبتم انما خلقناكم عبثا .. » وصدق تعالت قدرته في قوله : « لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا .. » وأخيرا فالحق أحق ان يتبع ، ولا يستقيم أمرنا الا باتباع حدود الله .